الحال المؤكدة مضمون جملة

د. مصطفى فؤاد أحمد محمد (*)

ملخص البحث

أتى هذا البحث على الحال، فذكر أقسامه، ومنها الحال المؤكدة لجملة قبلها، فعرف هذه الحال،ثم أورد ما قيل في نوع الجملة المؤكدة بها، وفي عامل الحال المؤكدة لها، ورجح ما رآه للترجيح أهلاً، والله الموفق.

المقدمة

ذكر النحاة من أضرب الحال الحال المؤكدة مضمون جملة قبلها، واشترط بعضهم في هذه الجملة أن تكون اسمية جزآها معرفتان جامدتان، وبالبحث وجدت أن هذا الشرط ليس بمتفق عليه بين النحاة، فكان هذا،وغيره دافعا للبحث في تفاصيل هذه المسألة، أعني مسألة الحال المؤكدة جملة، والله المستعان.

الحال و أقسامها

الحال: ما دل هيئة وصاحبها يقع في جواب كيف(١)، وذلك قولك: ضربت زيدا قائما.

وتأتي على أقسام(٢):

أولاً: الحال المقصودة لذاتها، وهذا الغالب في الحال، نحو:جاء زيد راكبا.

ثانياً: الحال الموطئة، وتكون جامدة غير مؤولة بمشتق موصوفة ممهدة لصفة بعدها، فالمقصود بالذات الصفة.

(*) أستاذ النحو والصرف، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٢، وتسهيل الفوائد لابن مالك ص ٨٨.

(٢) ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ٤٩/٢، والإيضاح للفارسي ص ٢٢٢، والخصائص ٦٠/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ١٧٩/٦، والمفصل ص٦٣، وأماني ابن الشجري ٢٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٢، والتوطئة ص٢١٢، و شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٣/١، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع ١١٠٠/٣، و مغني اللبيب ٤٦٥/٢، وحاشية الدسوقي على المغني ١١٣/٢، و شرح التصريح ٣٨٧/١.

ثالثاً: الحال المنتقلة، وهي التي ينتقل معناها عن صاحبها، وهذا الأغلب في الحال نحو: طلع زيد بغتة، أي باغتا.

رابعا: الحال اللازمة، ويلزم معناها صاحبها، نحو: خلق الله الزرافة يداها أطول من رجليها، ومن الحال اللازمة الحال المؤكدة جملة [١].

خامسا: الحال المستصحبة، أو المقارنة، وهذا غالب في الحال، نحو: هذا زيد مسرعا.

سادسا: الحال الماضية، وهي المحكية، نحو: جاء زيد أمس راكبا.

سابعا: الحال المستقبلة، أو المقدرة، فالأصل في الحال أن تكون مستصحبة، وقد يكون الملفوظ به من الحال متأخرا بتقدير شيئ مستصحب، نحو: مررت برجل معه صقر صائدا به غداً، وإنما يكون هذا فيما عُلم، ووُثق به [٢].

ثامناً: الحال المؤسسة، أو المبيّنة هيئة صاحبها، وهي التي لا يستفاد معناها بدونها نحو: جاء زيد راكبا.

تاسعاً: الحال المؤكدة، وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها، نحو: قم قائماً.

وأنكر الفراء والسهيلي [٣] الحال المؤكدة، وردا ماورد من ذلك إلى الحال المؤسسة، وزعم بعض النحاة منهم أبو حيان[٤] والمرادي[٥] أن المبرد ممن أنكر الحال المؤكدة، والحق أن المبرد لم ينكر ذلك، بل عقد باباً للحال المؤكدة، قال [٦]: " هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها ".

واختلف المثبتون للحال المؤكدة فيما يندرج تحتها ؛ فمنهم من حصرها في الحال المؤكدة مضمون جملة قبلها، نحو قوله تعالى: { وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً } [٧]، وممن ذهب إليه سيبويه، وجماعة من النحاة، فإن سيبويه لم يمثل عند ذكره

---

(١) ينظر: المسائل البصريات ٩٠٣/٢، والمفصل ص ٦٣، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص٣٣٥.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ١٧٩/٦.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١٥٣/٩، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٦١/٢، وارتشاف الضرب ١٦٠٠/٣.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٥٣/٩.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ١٦١/٢.

(٦) المقتضب ٣١٠/٤.

(٧) سورة البقرة من الآية (٩٢)

الحال المؤكدة إلا بالحال المؤكدة مضمون جملة قبلها، قال [١]: " هذا باب ما ينتصب بأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة... وذلك قولك: هو زيد معروفاً، فصار المعروف حالاً... والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد حين قلت معروفاً، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف ؛ لأنه يعرِّف ويؤكِّد... وكذلك: هو الحق بيّنا، ومعلوماً ؛ لأن ذا مما يوضَّح ويؤكَّد ".

وممن سلك سبيل سيبويه في ذلك، فلم يطلِق لفظ الحال المؤكدة إلا على المؤكدة لمضمون جملة قبلها الفارسي [٢]، والزمخشري[٣] ، وابن يعيش [٤]، والرضي[٥].

وذهب جمع، منهم ابن مالك [٦]، والمرادي [٧] إلى أن الحال المؤكدة نوعان: مؤكدة لعاملها، نحو قوله تعالى: { وَلَّى مُدْبِراً }[٨]، ومؤكدة لمضمون جملة، نحو: زيدٌ أبوكَ عطوفاً، وذهب ابن هشام، فزاد نوعاً ثالثاً وهو الحال المؤكدة لصاحبها، ومثل له بقوله تعالى: { لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعَاً }[٩]، وذكر أن هذا النوع أغفلهُ النحاة [١٠].

(١) كتاب سيبويه ٧٧/٢-٧٩.
(٢) ينظر: الإيضاح العضدي ص٢٢٢، والمسائل البصريات ٩٠٣/٢.
(٣) ينظر: المفصل ص٦٣.
(٤) ينظر: شرح ابن يعيش ٦٤/٢.
(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ١١/٢.
(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣٥٥/٢.
(٧) ينظر: توضيح المقاصد ١٦٢/٢.
(٨) سورة النمل من الآية (١٠).
(٩) سورة يونس من الآية (٩٩).
(١٠) ينظر: المغني ١٢٧/٢.

الحال المؤكدة مضمون جملة قبلها

كل وصف ثابتٍ يُذكَر حدُّها بعدَ جملة توكيداً لمضمون خبرها، وتوضيحاً له[١]، ولا يُذكر في هذا الموضِع إلا ما أشبه المعروف ممّا يُعَرّف ويُؤكَّد [٢]، كقولك:" زيدٌ أبوك عَطُوفاً، و: هو الحق بَيّنَاً "، فـ(عطوفاً) و(بَيّنَاً) حالان، وهما صفتان لازمتان للأُبوة والحق، فكان التأكيد بهما[٣]،

ومنه قوله تعالى: (وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا) [٤]إذِ الحق لا ينفكّ مصدِّقاً، وقولُ سالم ابنِ دارة:

أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي..... وهل بدارة يا للناس من عار[٥]

وتقول مفتخراً: أنا عبد الله شجاعاً كريماً جواداً، وكذا تقول مصغراً نفسك لربك: أنا عبد الله، آكلاً كما يأكل العبيد، شارباً كما يشرب العبيد ؛

أن هذه كلها صفات تؤكد الكلام قبلُ [٦]، ولا يجوز أن تقول: هذا زيدٌ منطلقاً، لأن الانطلاق يكون في حالة دون غيرها فهو صفة غير لازمة كم أنه لا يوضح أنه زيد، و لا يؤكده[٧]، وأجاز بعض النحاة كالمبرد وغيره في الحال المؤكد مضمون جملة أن تقع مصدراً بمعنى المشتق قال المبرد[٨] "هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها... تقول: زيد أبوك حقاً،وهو زيدٌ معروفاً "وممن أجازه الفارسي[٩]، قال:" فممّا جاء لا ينتقل جميع الحال المؤكدة، نحو (وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا)و (هذا زيدٌ حقاً)، وعلل الفارسي جواز ذلك بوقوع المصدر موقعَ اسمِ الفاعل كثيراً[١٠]

---

(١) ينظر: شرح ابن يعيش ٦٤/٢.
(٢) ينظر: الكتاب ٧٩/٢ و المقتضب ٣١٠/٤ وشرح السيرافي ١٦٦/٦ و الإيضاح لابن الحاجب ٣٤٢/١.
(٣) ينظر: الكتاب ٧٨/٢ و المقتضب ٣١٠/٤.
(٤) سورة البقرة من الآية (٩١).
(٥) البيت من شواهد الكتاب ٧٩/٢، والخصائص ٦٠/٣، و شرح ابن يعيش ٦٤/٢.
(٦) ينظر: الكتاب ٧٩/٢، والمقتضب ٣١٠/٤،وشرح السيرافي ١٦٦/٦، وشرح الرضي/٤٩.
(٧) ينظر: الكتاب: ٧٩/٢، والمقتضب ٣١١/٤.
(٨) المقتضب ٣١٠/٤.
(٩) ينظر: المسائل البصريات ص ٩٠٣ و المسائل المنثورة ص٣٤.
(١٠) ينظر: المسائل البصريات ص.٩٠٤

الجملة المؤكدة

اختلف في نوع هذه الجملة ؛ فذهب سيبويه[١]،وأكثر النحاة[٢] إلى أن الحال المؤكدة مضمون جملة لا تقع إلا بعد جملة اسمية،قال سيبويه[٣]:" هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة... وذلك قولك: هو زيدٌ معروفاً، فصار المعروف حالاً... و كذلك: هو الحق بيِّناً ومعلوماً ؛ لأن ذا مما يوضَّح ويؤكَّد به الحق".

وفصل بعض هؤلاء في وصف هذه الجملة الاسمية ؛ فذكر أنه يشترط في جزأيها المبتدأ والخبر أن يكونا معرفتين جامدتين،وممن ذكر ذلك الزمخشري[٤] وابن يعيش[٥] وابن الحاجب[٦] وابن مالك[٧] وابن الناظم[٨] وأبو حيان[٩] والمرادي[١٠] وابن عقيل[١١] واشترط ابن مالك في جمود خبر هذه الجملة أن يكون جموداً محضاً غير مؤول بمشتق،فإن أمكن تأويله بمشتق كانت الحال من قبيل المؤكدة لعاملها، قال في شرح التسهيل[١٢]: " الحال المؤكدة ضربان: أحدهما ما يؤكد عامله... ومن هذا القبيل عندي (هو أبوك عطوفاً، وهو الحق بيِّناً) لأن الأب والحق صالحان فلا حاجة إلى تكلف إضمار عامل بعدهما " .

وأجاز بعض النحاة في خبر الجملة الاسمية المؤكدة أن يكون نكرة،وممن أجاز ذلك أبو على الفارسي قال في المسائل المنثورة[١٣]: إذا قلت: هو زيدٌ منطلقاً،محال...فإن أكدته جاز،فقلت: هو زيدٌ حقاً،لأن الحق تأكيدٌ لزيد،فأكدته،قال

---

(١) ينظر: الكتاب ٧٨/٢.
(٢) ينظر المقتضب: ٣١٠/٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٠٣/١، وشرح السيرافي ١٦٥/٦.
(٣) الكتاب٧٧/٢.
(٤) ينظر: المفصل ص٦٣.
(٥) ينظر: شرح ابن يعيش ٦٥/٢.
(٦) ينظر: الإيضاح ٣٤٣/١.
(٧) ينظر: التسهيل ص١١٢.
(٨) ينظر: شرح الألفية ص٣٣٦.
(٩) ينظر: التذييل و التكميل ١٦٢/٩.
(١٠) ينظر: توضيح المقاصد ١٦٢/٢.
(١١) ينظر: المساعد ٤٢/٢.
(١٢) ٣٥٥/٢.
(١٣) ص٣٤، و ينظر: المساعد ٤٢/٢.

الله عز وجل:(وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا)
كما أجاز بعضهم في هذا الخبر – أعني خبر الجملة الاسمية المؤكدة - أن يكون مشتقاً، ومن هؤلاء العكبري [١].

هذا،وذهب الفارسي[٢]،وطائفة معه إلى جواز أن تقع الحال المؤكِدة مضمون جملة بعد جملة فعلية كما تقع بعد الاسمية، وجُعل منه قوله تعالى (وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا)[٣]،وقوله سبحانه: (ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ)[٤]،وممن تابع الفارسي مكي القيسي[٥]، وابن عطية[٦]،وابن الأنباري[٧]، وصدر الدين الخوارزمي [٨]، والرضيّ[٩]، وأبو حيان في البحر المحيط[١٠]، والسمين الحلبي[١١].

وأبان عبد الواحد الزملكاني[١٢] – ممن أجاز في الجملة المؤكدة أن تكون فعلية – عن الفرق بين وقوع الحال بعد الجملة الاسمية ووقوعها بعد الفعلية، فذكر أن الحال الواقعة بعد الفعلية العامل فيها الفعل المذكور في الجملة قبله، فلا يحصل فيها من التوكيد ما يحصل في الجملة الاسمية ؛لأن الجملة الاسمية – كما بين- محتاجة إلى جملة أخرى ليكون في الكلام ما يعمل في الحال، فالحال معها في تقدير جملتين،الغرض من الثانية هو تقرير الأولى.

وما ذهب إليه الفارسي،وجماعة من أن الحال المؤكدة للجملة تقع بعد الجملة الاسمية والفعلية على السواء غير مستبعدٍ عندي لأمرين:

أحدهما: أن الحال في هذا الموضع من نحو قوله تعالى: (ثُمَّ وَلَّيْتُم

---

(١) ينظر التبيان ١/.٢٠٠.
(٢) ينظر: التخمير ٤٣٦/١، والمفضل على المفضل في دراية شرح المفصل لعبد الواحد الزملكاني ٣٢١/١.
(٣) سورة مريم من الآية (٣٣).
(٤) سورة التوبة من الآية (٢٥).
(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ص١٢٧.
(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٨/٣.
(٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/.١٧٧
(٨) ينظر: التخمير ٤٣٦/١.
(٩) ينظر: شرح الرضيّ ٤٩/٢.
(١٠) ينظر: البحر المحيط ٣٧٨/٢.
(١١) ينظر الدر المصون ١٦/٣.
(١٢) ينظر: المفضل على المفضل في دراية شرح المفصل٣٢٢/١.

مُّدْبِرِينَ) وقوله سبحانه: (وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا) حال مؤكدة ولابد ؛ لأن معناها يستفاد بدونها، فهي حينئذ إما مؤكدة لعاملها في الجملة قبلها، أو مؤكدة للجملة كلها ، ويُبعد الأول أن الفعل لا يؤكده إلا فعل مثله، أو أصله، وهو المصدر، والحال لصفة الفاعل أو المفعول،فكيف يؤكد الفعل بما هو صفة لغيره؟ على أن الحال فيها معنى الفعل وزيادة ، وهو الضمير،فهي في تقدير جملة،ولا يؤكد الفعل بالجملة، فتعين كونها مؤكدة للجملة لا للعامل.

و الأمر الآخر: أن الحال المؤكدة مضمون جملة فعلية قبلها لها نظير، وهو المصدر المؤكد مضمون جملة،فإنه يؤكد به الجملة الاسمية والفعلية على السواء،فلماذا نمنع هنا،ونجيز ثَم والمؤكد هنا وهناك واحدٌ وهو الجملة.

العامل في الحال

اختلف النحاة في العامل في الحال التي تؤكد جملة قبلها على أقوال:

القول الأول: وهو قول الجمهور أنه مضمر وجوباً بعد الجملة من جنس ما دل عليه معنى الجملة قبله، وتقديره: أَحُقُه، أو أَعْرِفُه، أو أُثْبِتُه، أو أُلْزمه إن كان المبتدأ غير (أنا)،نحو قولك:زيدٌ أخوك عطوفاً، وإن كان المبتدأ (أنا) كقولك: أنا زيدٌ معروفاً، فالتقدير: أُحَقُ، أو أُعْرَفُ[١].

وإنما كان إضمار العامل عند الجمهور واجباً لأنه من معنى الجملة قبله، فناب ذكرها عن ذكره[٢]، ولا يجوز تقديم هذه الحال على جزئي الجملة – أعني المبتدأ والخبر - ولا توسطها بينهما ؛لأن العامل فيها معنى الجملة، وهو عامل ضعيف لخفاء معنى الفعل فيها[٣]، ولأن حذف العامل فيه تجوز، فلا يُضم إليه تجوزٌ آخر [٤].

(١) ينظر: الكتاب ٧٨/٢.
(٢) ينظر:شرح الألفية لابن الناظم ص٣٣٦
(٣) ينظر أمالي ابن الشجري٢٢/٣، وشرح الرضيّ٥٢/٢
(٤) ينظر:توضيح المقاصد ١٦٤/٢

القول الثاني: أن العامل في الحال معنى الجملة قبلها، قاله الفارسي[١]، وجماعة، كابن الشجري[٢]، والرضيّ[٣]، قال الفارسي [٤]: " إذا قلت: هذا زيدٌ حقاً، وهذا زيدٌ الحقَ. نصبت الحق بالمعنى؛ لأنك إذا قلت: هذا زيد، فكأنك قلت:أحق ذلك،فلما كان هذا المعنى جاز النصب "،وقد تقدم أن حقاً في: هذا زيدٌ حقاً، منصوب عند الفارسي على الحال لا على المصدر.

الثالث: أن العامل في الحال هو الخبر مؤولاً بمسمى، نسبه غير واحد إلى الزجاج،وممن نسبه السيرافي [٥]، وابن يعيش [٦]، وابن مالك [٧]، والرضي [٨]، والمرادي[٩]، ورده بعضهم، كالرضي [١٠] بقولهم: أنا حاتمٌ سخياً ؛ فإن الخبر حاتماً لم يكن سخياً إذ سُمِّي بذلك،وليس هذا المعنى بمقصود القائل، كما أن ذلك لا يطرد فيما كان الخبر فيه غير علم من نحو قوله تعالى: (هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗ)[١١]

القول الرابع: وهو لابن خروف[١٢] أن العامل في الحال المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه، ورده الرضيّ[١٣]، وغيره[١٤] بأن المضمر والعلم لا يعملان في شيئ ألبتة ، و بأن الذي يضمن معنى التنبيه الحروف لا الأسماء.

الخامس: أن العامل في الحال الفعل المذكور في الجملة قبلها عند من أجاز وقوع الحال المؤكدة بعد الجملة الفعلية، وتقدم أن المجوز لذلك أبو على الفارسي، و جمع من النحاة .

---

(١) ينظر: المسائل المنثورة ص١٩
(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٢/٣
(٣) ينظر شرح الرضيّ ٥١/٢
(٤) المسائل المنثورة ص١٩
(٥) ينظر: شرح السيرافي ١٦٧/٦.
(٦) ينظر: شرح ابن يعيش ٦٥/٢.
(٧) ينظر:شرح التسهيل ٣٥٨/٢.
(٨)ينظر: شرح الرضي ٥١/٢.
(٩) ينظر: توضيح المقاصد ٢/.١٦٣
(١٠) ينظر: شرح الرضي ٥١/٢.
(١١) سورة الأعراف من الآية (٧٣).
(١٢) ينظر:شرح الرضي ٥١/٢، وشرح ابن الناظم ص٣٣٦، وتوضيح المقاصد ١٦٣/٢.
(١٣) ينظر: شرح الرضي ٥١/٢.
(١٤) ينظر: التذييل و التكميل١٦٣/٩.

الخاتمة

خلص البحث إلى نتائج من أهمها:

١- **أن الحال المؤكدة لا تطلق عند سيبويه وطائفة إلا على الحال المؤكدة مضمون جملة قبلها، وأنها من الحال اللازمة، ولا تكون إلا فيما عُلم ووثق به، فلا يقال: هذا زيد منطلقا ؛ لأن الانطلاق لآ يوضح أنه زيد و لا يؤكده.**

٢- **أن اشتراط كون الجملة المؤكدة بالحال جملة اسمية جزآها معرفتان جامدتان ليس متفقاً عليه بين النحاة، بل أجاز بعضهم، كالفارسي،وجماعة – وهو الراجح عندي – أن تقع الحال المؤكدة لجملة بعد الجملة الفعلية كما تقع بعد الجملة الاسمية.**

٣- **أن الحال المؤكدة جملة تكون جملة، كقوله تعالى { ذَلِكَ الكِتَابُ لارَيْبَ فِيهِ } كما تكون مفردة.**

٤- **أنه يجوز عند المبرد وغيره أن تقع الحال المؤكدة جملة مصدراً مؤولا بمشتق.**

٥- **أن من النحاة من أنكر الحال المؤكدة،وردّ ما ورد من ذلك إلى الحال المؤسسة.**

٦- **اختلاف النحاة في عامل الحال المؤكدة مضمون جملة على خمسة أقوال ؛ فليس قولهم: إن العامل في هذه الحال فعل مضمر وجوباً يفسره معنى الجملة قبله، بقول جميع النحاة.**

المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل العلمية:

- المفضل على المفضل في دراية المفصل، لكمال الدين عبد الواحد الزملكاني، دراسة وتحقيق، رسلة دكتوراه، بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، إعداد/ عبد العزيز محمد الحكمي.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح، لابن أبي الربيع الأندلسي، دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية، بجامعة الأزهر الشريف، إعداد/ فيصل الحفيان.

ثانياً: المطبوعات:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، مصر ١٤١٨هـ/ ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله الحسني العلوي، تحقيق دراسة/ محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ٢٠٠١ م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، عيسى الحلبي، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٤٠٣ه/ ١٩٨٣م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ طه عبد الحميد طه، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٩هـ -/ ١٩٦٩م
- التبيان في إعراب القرآن والمسمى إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء العكبري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- التخمير، شرح المفصل في صنعة الأعراب، لصدر الأفاضل الخوارزمي،

تحقيق/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٢م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق/ محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨١هـ/١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، ومعه حاشية الشيخ ياسين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي.
- توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق/ عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق/ يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، مكتبة وطبعة المشهد الحسيني، القاهرة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق/ أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق/ محمد علي نجار، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- شرح ألفية ابن مالك للناظم، عبد الحميد السيد، دار الجبل، بيروت
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق/ عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة، القاهرة، ١٤١٠هـ/ ٢٠٠٢ م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق/ صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق/ يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، جامعة قاز يونس، بنغازي، ١٩٦٦م.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق/ محمد عوني، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٣٠ه/ ٢٠٠٩م.

- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- كتاب سيبويه، تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، مصر ١٩٧٧م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق/ عبد الله الأنصاري والسيد عبد العال إبراهيم، الطبعة الأولى، الدوحة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة/ محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى، مطبوعات المدني، القاهرة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- المسائل المنثورة، للفارسي، تحقيق/ شريف عبد الكريم نجار، الطبعة الأولى، دار عمار، عمّان، الأردن، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤ م.
- المساعد على سهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق/ محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق/ حامد صالح الضامن الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٩٧ م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق/ عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، الطبعة الثانية، دار الجبل، بيروت.
- المقتضب، للمبرد تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات وزارة الأوقاف المصرية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث ١٥٣
المقدمة ١٥٣
الحال و أقسامها ١٥٣
الحال المؤكدة مضمون جملة قبلها ١٥٦
الجملة المؤكدة ١٥٧
العامل في الحال ١٥٩
الخاتمة ١٦١
المصادر والمراجع ١٦٢
أولاً: الرسائل العلمية: ١٦٢
ثانياً: المطبوعات: ١٦٢
فهرس الموضوعات ١٦٥